الإمارات العربية المتحدة
وزارة الداخلية

المركز الاتحادي
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS CENTRE

نموذج دولة الإمارات التنظيمي والوقائي للحد من

العنف الرقمي والعنف ضد المرأة والفتيات

حصاد دولة الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية المعنية بالمرأة (2023 – 2024)

مفهوم "التوازن بين الجنسين" ليس مجرد فكرة عابرة في مسيرة دولة الإمارات التنموية، بل حجر الزاوية في نهضتها الشاملة، عبر تطبيق نموذج ريادي تدعمه بيئة تشريعية وقانونية متينة، وسياسات قيادية جريئة، تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، من خلالها أظهرت المرأة تميزاً لافتاً في مجالات التعليم، الصحة، الأعمال، والابتكار، وصولاً إلى المناصب القيادية في الحكومة والقطاع الخاص.

فالمرأة الإماراتية قوة محورية في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة دولة الإمارات على الساحة العالمية، وهو ما يتجلى بوضوح في تصدرها العديد من المؤشرات العالمية المتعلقة بالمرأة، والتي تتمتع بمصداقية استثنائية كونها صادرة عن منظمات دولية مستقلة يعتمد عليها صناع القرار والمستثمرون والباحثون.

مؤشر المساواة بين الجنسين 2024/2023

5 مؤشرات
166 دولة

تقدمت دولة الإمارات 42 مرتبة في التقرير خلال 5 سنوات

المرأة، وأنشطة الأعمال والقانون 2024

35 مؤشر
190 دولة

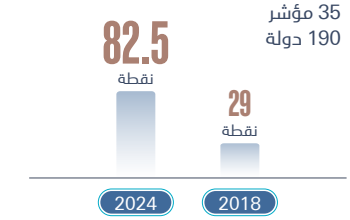

تقدمت دولة الإمارات 53.5 نقطة في التقرير خلال 5 سنوات

تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي 2024

14 مؤشر
146 دولة

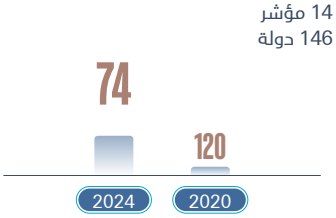

تقدمت دولة الإمارات 46 مرتبة في التقرير خلال 5 سنوات

وساهمت الثقة التي أولتها القيادة الرشيدة في تعزيز التكامل المشترك بين الشركاء المعنيين في دولة الإمارات لتحسين ترتيب الدولة في التقارير التنافسية ووضعها على الخارطة العالمية كنموذج يحتذى به في ملف تمكين المرأة، متضمناً ذلك تحديث الأطر التشريعية والقرارات التنظيمية بما يكفل استدامة دور المرأة وإسهاماتها وتعزيز مشاركتها في القطاعات الحيوية.

تتبؤ دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في 30 مؤشر تنافسي لملف المرأة

دولة الإمارات ضمن العشرة الأوائل عالمياً في 34 مؤشر تنافسي لملف المرأة

دولة الإمارات ضمن العشرين الأوائل عالمياً في 37 مؤشر تنافسي لملف المرأة

دولة الإمارات الأولى إقليمياً في 38 مؤشر تنافسي لملف المرأة

أهداف التنمية المستدامة والتوازن بين الجنسين

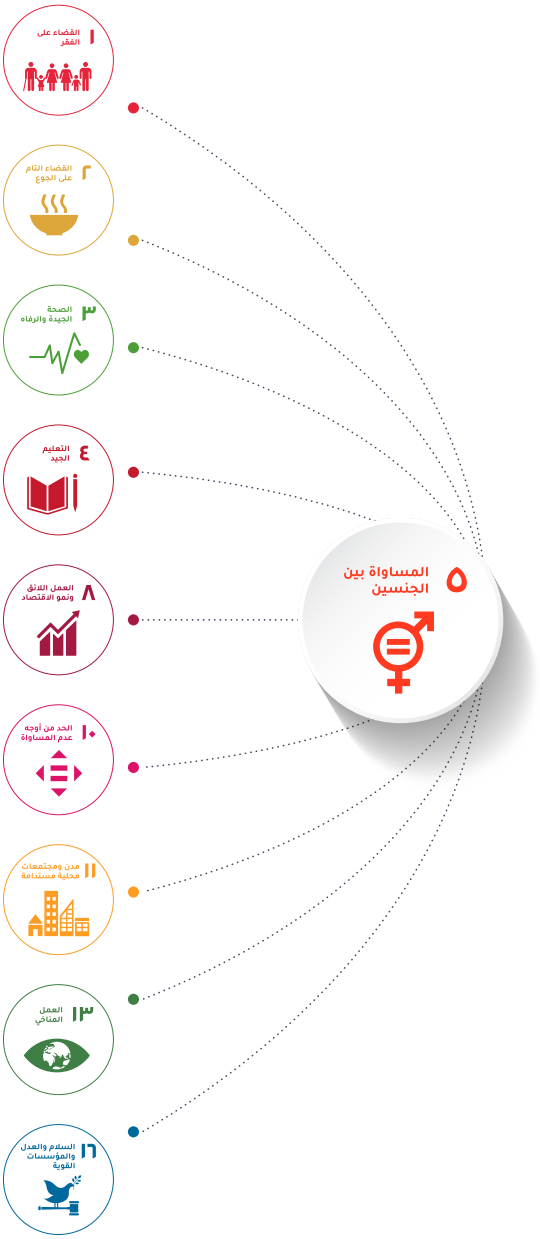

انعكس اهتمام دولة الإمارات بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين خلال مشاركة الدولة الفعالة في مفاوضات أهداف التنمية المستدامة، كجزء من فريق العمل المفتوح التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من 2013 إلى 2014، ممثلة منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع قبرص وسنغافورة، حيث سلطت الضوء على قضايا الطاقة والتعليم والشراكة العالمية والصحة والمياه، وتمكين المرأة كونها قضية ذات أولوية خاصة تستوجب المساهمة فيها لدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويأتي تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة "المساواة بين الجنسين" كأولوية لتسريع تحقيق الأجندة، حيث لا يقتصر إطار الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين على هذا الهدف ومؤشراته الفرعية، بل تم ربطه بالأهداف التالية وهي، الهدف الأول "القضاء على الفقر"، والهدف الثاني "القضاء التام على الجوع"، والهدف الثالث "الصحة الجيدة والرفاه" والهدف الرابع "التعليم الجيد"، والهدف الثامن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، والهدف العاشر "الحد من أوجه عدم المساواة"، والهدف الحادي عشر "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، والهدف الثالث عشر "العمل المناخي"، والهدف السادس عشر "السلام والعدل والمؤسسات القوية".

المحتويات

نموذج دولة الإمارات التنظيمي والوقائي للحد من العنف ضد المرأة والفتيات

المقدمة 7
القوانين 8
السياسات 10
البرامج والمبادرات 11
المشاركات والمساهمات الدولية 13
أبرز الجهات والمجالس الوطنية المعنية 15
أمثلة على مؤشرات التنافسية العالمية المعنية بالعنف ضد المرأة لدولة الإمارات 17

نموذج دولة الإمارات التنظيمي والوقائي للحد من العنف الرقمي ضد المرأة والفتيات

المقدمة 19
القوانين 20
السياسات 21
البرامج والمبادرات 22
المشاركات والمساهمات الدولية 25
أبرز الجهات والمجالس الوطنية المعنية 27

أهم المفاهيم والمصطلحات 28

نموذج دولة الإمارات للحد من العنف ضد المرأة والفتيات

المقدمة

أولت دولة الإمارات منذ تأسيسها في عام 1971، أهمية كبيرة لتمكين المرأة الإماراتية لتنمية روح الريادة والمسؤولية لديها وتعزيز مكانتها في المحافل الاقليمية والدولية، وتوسيع نطاق إسهامها الإيجابي كعنصر فعّال ورائد في جميع المجالات الحيوية، وتعد المساواة بين الجنسين بمثابة أولوية وطنية في دولة الإمارات، التي وضعت استراتيجيات شاملة لمنع ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات، ونفذت مبادرات وأطر عمل مختلفة تهدف إلى حمايتهن، كجزء من التزامها الأوسع بضمان سلامة ورفاهية جميع أفراد المجتمع، ويضمن دستور الدولة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وتتمتع المرأة بنفس الوضع القانوني، وحقوق الملكية، والوصول إلى التعليم، وغيرها، **كما يوفر الدستور للمرأة الحماية من جميع أشكال العنف، سواء العنف اللفظي أو الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو المالي، وذلك وفقا للقوانين المعمول بها.**

القوانين

- **قانون اتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل "وديمة"**، لحماية الطفل من كل مظاهر الإهمال والاستغلال وسوء المعاملة ومن أي عنف بدني ونفسي يتجاوز المتعارف عليه شرعاً وقانوناً.
- **قانون اتحادي رقم (10) لسنة 2017، بشأن حماية حقوق العاملات المنزليات المهاجرات**، والذي ينص على حظر ممارسة أي شكل من أشكال التمييز أو العنف او التحرش ضدهن.
- تم تعديل قانون العقوبات الاتحادي بالمرسوم رقم (4) لسنة 2019، **وتجرم المادة التحرش والتعرض للأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول او الفعل** في طريق عام او مكان مطروق أي مكان يدخله عامة الناس وهو ما يحمي النساء من التحرش والتنمر والاساءات اللفظية بالكلام او بإشارات معينه.
- **قانون اتحادي رقم (10) لسنة 2019 في شأن الحماية من العنف الأسري**، لمكافحة العنف الأسري بجميع أنواعه الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي.
- بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2020، **ألغت دولة الإمارات المادة رقم (334) من قانون العقوبات**، التي تمنح العذر المخفف فيما يسمى **بجرائم الشرف**، بحيث تعامل جرائم القتل وفقا للنصوص المعمول بها في قانون العقوبات، كما تم **إلغاء النصوص التي تشير إلى عقوبات مثل الجلد والرجم**.

- قانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون **الجرائم والعقوبات**.
- قانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن **تنظيم علاقات العمل**.
- قانون اتحادي رقم (24) لسنة 2023 في شأن **مكافحة الاتجار بالبشر**، وبموجب التعديل في القانون أعطي الضحايا الحق بالمطالبة بالحق المدني من المتاجرين إن تم القبض عليهم، وفيما يختص بضحايا العنف حصول الضحايا على الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية والإيواء.
- قانون اتحادي رقم (34) لسنة 2023 في شأن **مكافحة التمييز والكراهية والتطرف**.
- تم إدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لصالح المرأة في دولة الإمارات، تضمنت منحها الحق في مغادرة البيت بغرض العمل دون إذن، وعدم وجود أي قيود في قوانين الدولة فيما يتعلق بسفرها وحركتها.

السياسات

- **سياسة الوقاية من التنمر في المدارس** – قرار وزاري رقم (645) لسنة 2020، والتي تضمن الحق في التعلم ضمن بيئة آمنة ومجتمع يتعامل باحترام.
- **سياسة حماية الطفل في المؤسسات التعليمية** – قرار وزاري رقم (659) لسنة 2020، والتي تضمن توفير بيئة مدرسة آمنة لحماية الطفل مع الحفاظ على صحته الجسدية والنفسية والفكرية والأخلاقية.
- **الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات 2015-2021:** تتضمن أربع أولويات وأربعة عشر هدفاً استراتيجياً لتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية (الاتحادية والمحلية) والخاصة في اعتماد سياسات وتشريعات وميزانيات مراعية للجنسين.
- **استراتيجية التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات 2026:** تهدف إلى سد الفجوة وتعزيز التوزن بين الجنسين في جميع القطاعات وترسيخ مكانة الدولة وريادتها في تشريعات التوازن بين الجنسين.
- **السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات 2031:** الإطار العام والمرجعي لمتخذي القرار في المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يضمن نجاح جهود تمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات.
- **الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة:** لتعزيز حق الأطفال والأمهات في رعاية شاملة ضمن بيئة صحية مستدامة.
- **سياسة حماية الأسرة:** تخدم المرأة والطفل والمسن لحمايتهم جميعاً من العنف والإيذاء عبر مجموعة من الآليات تشمل اعتماد نظام موحد للإبلاغ وتلقي الشكاوى على مستوى الدولة.
- **السياسة الوطنية للأسرة:** والتي تركز على احتياجات الأسر الرئيسية مثل الاستقرار، والمستوى المعيشي اللائق، والأمن والسلامة، وحقوق الإنسان وغيرها.
- **سياسة حماية أصحاب الهمم من الإساءة:** تهدف إلى حماية أصحاب الهمم من الإساءة، والكشف المبكر عنها، وتعزيز ثقافة الاحترام والتسامح والوعي المجتمعي بأهمية دمج أصحاب الهمم.
- **السياسة الوطنية لكبار المواطنين:** تضمن تمتع كبار المواطنين بجودة حياة بمستوى عالٍ واستمرار مشاركتهم في مجتمع آمن ومتلاحم، والكشف المبكر عن الإساءة والعنف وحمايتهم من التعرض للاستغلال وسوء المعاملة، ونص قانون دولة الإمارات على عقوبات على كل من أنشأ أو شغل مؤسسة لكبار المواطنين أهمل واجباته وارتكب ضدهم عنفاً أو إساءة.
- **لائحة سلوك الطلبة في مؤسسات التعليم العام**، الصادرة عن مؤسسة الامارات للتعليم المدرسي لضمان توفير بيئة آمنة وتفادي السلوكيات التي ترتبط بالعنف، أو الاستغلال، أو بالاعتداء، أو التنمر سواء خلال التعلم عن بُعد أو التعليم الحضوري.
- **خطة العمل الوطنية** لدولة الإمارات لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن **المرأة والسلام والأمن:** تهدف إلى تمكين المرأة ودعمها على الصعيد العالمي، وتعزيز مشاركتها في أنشطة بناء السلام والمجال السياسي ومجال المساعدات الإنسانية وغيرها.
- **خطة العمل الوطنية للتصدي للاتجار بالبشر:** تنفذها اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتعتمد على خمس ركائز هي الوقاية والمنع، والملاحقة القضائية، والعقاب، وحماية الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي للحد من الاتجار بالبشر.

البرامج والمبادرات

- **بوابة الاستشارات الأسرية الموحدة الإلكترونية:** تم تطويرها من قبل الاتحاد النسائي العام لاستشارات في مختلف المجالات الاجتماعية والأسرية والزوجية مع ضمان الخصوصية والسرية التامة.
- **التطبيق الذكي "صون"** الذي أطلقته وزارة تنمية المجتمع، للكشف المبكر عن الإساءة المحتملة بحق أي من أفراد الأسرة، ويعكس رؤية تثقيفية ووقائية وعلاجية، ومجموعة من الفيديوهات التوعوية، والسياسات والقوانين برؤية وقائية لتجنب التأثيرات السلبية على الأسرة وأفرادها.
- **تخصيص أرقام هواتف مجانية**، وخدمة الرسائل النصيّة، وأنظمة وتطبيقات إلكترونية بتنظيم من وزارة الداخلية، وعلى المستوى المحلي أيضاً، مثل خدمة أمان – شرطة أبوظبي، خدمة الامين – شرطة دبي، خدمة نجيد – شرطة الشارقة.
- **الخط الساخن (116111):** تم تدشينه من قبل وزارة الداخلية ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى تسهيل عمليات الإبلاغ عن حالات الاعتداء على الأطفال، عن طريق تقديم البلاغات عبر الهاتف، بالإضافة إلى التطبيقات الذكية، والموقع الالكتروني لمركز الوزارة لحماية الطفل.
- **برنامج "اختصاصي حماية الطفل":** أطلقته وزارة الداخلية لتأهيل كوادر متخصصة في مجال التعامل مع البلاغات الواقعة على الأطفال، ورفع كفاءات العاملين في مجال حماية الطفل، واكتساب المهارات اللازمة في مجالات مقابلة الأطفال، والتعامل مع الأدلة الجنائية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- **برنامج "التعامل مع أصحاب الهمم من الأطفال":** أطلقته وزارة الداخلية لتطوير مهارات فرق العمل المختصة في التعامل مع الأطفال من أصحاب الهمم، واستخدام وسائل التواصل الميسرة، وتوفير بيئة آمنة ومناسبة لتقديم الرعاية والدعم النفسي لهم، ويتضمن سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة.
- **مبادرة "وحدة حماية الطفل"** والتي أطلقتها وزارة التربية والتعليم، والتي تهدف إلى حماية الطفل من جميع أنواع الإساءة والإهمال والاستغلال التي يتعرض لها في البيئة المحيطة سواء في المدرسة أو المنزل، وتم تخصيص خط ساخن وبريد الكتروني مخصص.
- **ملاجئ متعددة في دولة الإمارات**، تتبع عدة مؤسسات مخصصة للنساء **الناجيات من العنف الأسري** وللأطفال الذين يتعرضون للإيذاء.

- **مشروع "غرف مقابلات الأطفال":** أحد المبادرات البارزة لوزارة الداخلية، تهدف إلى تطوير عمليات التعامل مع القضايا المتعلقة بالأطفال، وخاصة في حالات التحقيقات الحساسة التي قد تشمل جرائم الاعتداء أو الإهمال. يتم تصميم هذه الغرف بشكل مبتكر ومراعي للاحتياجات النفسية للأطفال لضمان بيئة آمنة وودية لهم خلال إجراءات التحقيق.
- **مذكرات تفاهم تشاركية بين عدة جهات معنية على مستوى الدولة**، بهدف دعم جهود حماية الأطفال وتعزيز تجربة الدولة الريادية في مجال الحماية المجتمعية، مثل وزارة الداخلية والهيئة العامة للرياضة، مؤسسة دبي لرعاية النساء والاطفال، مؤسسة زايد العليا لاصحاب الهمم، وهيئة أبوظبي للطفولة المبكرة.
- **تخصيص** ما نسبته 50% من ميزانية الدعم الاجتماعي للأسرة في وزارة الداخلية **لمكافحة العنف ضد المرأة**.
- تنظيم **"الأسبوع الوطني للوقاية من التنمر"** بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم مع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وبالشراكة مع أكثر من 25 جهة محلية واتحادية.
- حرصت **وزارة التربية والتعليم** على تضمين حقوق المرأة ومفهوم المساواة والتوازن بين الجنسين في المناهج الدراسية، مع التأكيد على **حماية المرأة من كافة أنواع التعنيف والاستغلال**.
- **دورات تدريبية** للكادر التعليمي والإداري، **وورش عمل** للطلبة وأولياء الأمور في المدارس معنية بالسياسات والقوانين الوطنية لحماية الطفل وإجراءات حمايته في المؤسسات والهيئات التعليمية، وأهمية الرعاية الاجتماعية والنفسية، وأثر الإساءة والإهمال بالشراكة بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة.
- **دورات تدريبية وورش عمل ومحاضرات تخصصية تنفذها وزارة الداخلية** في التحقيق في قضايا العنف والاعتداء الجنسي، وطرق ووسائل التعامل مع العنف المنزلي والعنف ضد المرأة وغيرها.
- تنفذ دولة الإمارات مجموعة من التدابير **لحماية الأطفال في المؤسسات التعليمية**، مثل إنشاء **فرق ووحدات لحماية الأطفال**، وإنشاء **قنوات وخطوط ساخنة** للتبليغ، وإجراء **زيارات رقابية** على مدار العام للمؤسسات التعليمية، منح بعض الموظفين صفة **الضبطية القضائية**، لتمكينهم من التعامل الفوري مع حالات الإساءة، أو الإهمال، أو العنف.
- تشكيل **"مجلس حماية الطفل في البيئة المدرسية"** برئاسة وزارة التربية والتعليم وعضوية عدد من الجهات المعنية بحماية الطفل في دولة الإمارات، لتوحيد السياسات والإجراءات وتوفير الحماية والأمان اللازمان.
- فعاليات متعددة سنوية في دولة الإمارات لجهات مختلفة في **"اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة"**، لتعزيز دور كافة شرائح المجتمع في وقف العنف ضد المرأة، وعدم التردد في الإبلاغ عن حالات العنف والإيذاء، عبر قنوات الإبلاغ الخاصة لدى مختلف مؤسسات القطاع الاجتماعي المعنية.
- فعاليات متعددة سنوية للاحتفال بـ **"يوم الطفل الإماراتي والعالمي"**: تهدف إلى تعزيز جودة حياة الأطفال وتوفير البيئة الآمنة لهم لضمان التربية والتنشئة الصحية والهادئة، تشارك فيها عدة جهات، مثل وزارة الداخلية ووزارة تنمية المجتمع.
- تشارك دولة الإمارات سنوياً في **"الحملة البرتقالية"** التي تطلقها الأمم المتحدة كل عام لمدة 16 يوم بداية من اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والتي تعكس جهودها في مجال الحد من العنف ذد المرأة بالتنسيق مع أبرز المؤسسات الاجتماعية على مستوى الدولة، والتي تقدم الرعاية والحماية للنساء المعنفات.
- **محاضرات ومجالس** تنظمها وزارة الداخلية لتسليط الضوء على أهمية الحد من كافة أشكال العنف الممارس ضد النساء والفتيات، مثل محاضرة **"العنف ضد المرأة من منظور نفسي اجتماعي"**، ومجلس **"الحد من العنف ضد المرأة"** وغيرها.

المشـــاركات والمساهمات الدولية

صادقت دولة الإمارات على عدة معاهدات دولية تكفل حقوق المرأة وتحميها، مثل:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **"سيداو"**.
- اتفاقية **منظمة العمل الدولية** المتعلقة بالعمل الليلي للنساء العاملات في الصناعة.
- اتفاقية **مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية**، والبروتوكول الملحق بها، لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.
- تلتزم دولة الإمارات بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل **"بيجين"** على المستوى الوطني، والتي اعتمدته الدولة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين (الصين) عام 1995، والذي يهدف إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- احتضنت دولة الإمارات بالتعاون مع جامعة الدول العربية الإطلاق الرسمي لـ **"الإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة"**، لتعزيز الحد من ممارسة جميع أشكال العنف ضد المرأة.
- انضمت دولة الإمارات إلى **البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل** بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية.
- حصلت دولة الإمارات على مقعد دائم في **"المجلس الاستشاري الدولي للتحالف العالمي"** وذلك تقديرا لأعمالها الأمنية والشرطية في مجال حماية الطفل.
- تم انتخاب دولة الإمارات للمشاركة في **المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة** في الفترتين 2013-2015 و2016-2018، بهدف تكريس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- دعم دولة الإمارات **لهيئة الأمم المتحدة للمرأة** منذ إنشائها في عام 2010، وتقديم نحو 26 مليون دولار أمريكي، لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- دولة الإمارات عضو فعال في **شبكة نقاط الاتصال الوطنية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة والسلام والأمن**.

- أطلقت دولة الإمارات عام 2018 **سياسة "100% للمرأة"**، والتي ستلتزم الدولة من خلالها بتوجيه ما يصل إلى 100% من مساعداتها الخارجية التنموية لاستهداف قضايا معنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وقدمت الدولة ما بين عامي 2017 - 2023 ، مساعدات خارجية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2.42 مليار دولار أمريكي بهدف تمكين وحماية النساء والفتيات (تمثل 7.4% من إجمالي المساعدات الخارجية للدولة).
- **مشاركات واجتماعات إقليمية** لدولة الإمارات، مثل الاجتماع الاقليمي حول **"تنفيذ الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف في وضع اللجوء، وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات"** - المملكة الأردنية الهاشمية، واجتماع اللجنة الدائمة لشؤون المرأة بدول مجلس التعاون - سلطنة عمان، ودورة المجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة - جمهورية مصر العربية، والمؤتمر الدولي الأول للمرأة تحت شعار "السلام والديمقراطية" - أنغولا، والحلقة التشاورية الإقليمية حول العنف ضد المرأة والفتاة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الكويت.
- **أطلقت البعثة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة** بالاشتراك مع معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، مبادرة مشتركة على هامش الأسبوع رفيع المستوى المعني بالمرأة والسلام والأمن.
- استضافت دولة الإمارات حفل وندوة إطلاق **"الوثيقة العربية لحقوق المرأة"**، بتنظيم من المجلس الوطني الاتحادي بالتعاون مع البرلمان العربي، وذلك تقديراً لدورها الرائد ولسجلها الحافل في مسيرة تمكين المرأة وإعلاء شأنها.
- **برنامج تأهيل (100) اختصاصي من مركز حماية الطفل والمرأة** بالشرطة الوطنية الفلبينية بالشراكة بين وزارة الداخلية في دولة الإمارات والشرطة الوطنية الفلبينية، وهو برنامج دولي ريادي يستعرض تجربة وخبرات الدولة في تطوير القدرات وتأهيل الكوادر.
- ورشة عمل حول **المرأة والسلام والأمن (WPS)** التي عُقدت في جمهورية نيبال بمشاركة وزارة الداخلية.
- **الدورة التدريبية المتخصصة** لتطوير القيادات النسائية وتأهيلهم لوظائف بشرطة الأمم المتحدة وحفظ السلام حول العالم في مدينة بريندیزي الإيطالية بمشاركة وزارة الداخلية.
- **برنامج بناء وتطوير قدرات المرأة في مجال السلام والأمن** تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الاعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية **(أم الإمارات)**. وقد تم تأسيسه عن طريق توقيع مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الدفاع والاتحاد النسائي العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

أبرز الجهات والمجالس الوطنية المعنية

وزارة الداخلية والجهات الشرطية المحلية

الجهة الاتحادية المسؤولة عن توفير الأمن والاستقرار للمواطنين والمقيمين على حد سواء، عبر استراتيجية أمنية شاملة تراعي في جميع سياساتها وإجراءاتها وممارساتها، حدود الدستور والتشريعات المعمول بها، بما يتوافق مع مبادئ وقواعد حقوق الإنسان. كما تتضمن مركز وزارة الداخلية لحماية الطفل، الذي يعمل على تطوير وتنفيذ المبادرات لتوفير السلامة والأمن والحماية لجميع الأطفال، وإدارة حقوق الإنسان والتي خصصت فرع حماية شؤون النساء والأطفال، ومراكز للدعم الاجتماعي على مستوى القيادات العامة للشرطة بالدولة.

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

الجهة الوطنية المعنية بتنظيم كافة الشؤون المتعلقة بقضايا الأمومة والطفولة، وتقديم الدعم في المجالات الصحية والاجتماعية والنفسية وغيرها، وتحقيق أمن وسلامة الطفل والأم.

الاتحاد النسائي العام

الممثل الرسمي للمرأة في دولة الإمارات والجهة المعنية برسم الاستراتيجيات والبرامج المعنية بالنهوض بالمرأة وتمكينها وريادتها في دولة الإمارات.

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

الكيان الوطني الرائد والمسؤول عن تنفيذ وتعزيز سياسات المساواة بين الجنسين في دولة الإمارات، يضطلع المجلس ببلورة وتنفيذ الخطط المتعلقة بتقليص الفجوة بين الجنسين في دولة الإمارات، وتعزيز القدرة التنافسية العالمية لها، ومراجعة التشريعات والسياسات والبرامج الحالية، واقتراح تشريعات وبرامج جديدة أو تحديثها لتحقيق التوازن بين الجنسين.

وزارة تمكين المجتمع ووزارة الأسرة

الجهات الاتحادية المعنية بدفع عجلة التنمية والتمكين الاجتماعي وتعزيز حضور المرأة في الأسرة والمجتمع.

وزارة التربية والتعليم

الوزارة الاتحادية المعنية بوضع تدابير الحماية اللازمة لأي عوامل تهدد سلامة الطلاب أو صحتهم البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية، وضمان حمايتهم التامة، وإجراء البحوث الاجتماعية الشاملة التي توضح الظروف والملابسات المحيطة بالطفل.

عدة مؤسسات وهيئات على المستوى المحلي

لرعاية ضحايا العنف الأسري والإتجار بالبشر من النساء والأطفال وتقديم الحماية والعون القانوني لهم، مثل، مركز أبوظبي للإيواء والرعاية الإنسانية، مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، مركز حماية المرأة التابع لدائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة، مؤسسة حماية للمرأة والطفل في عجمان، مركز أمان لإيواء النساء والاطفال في رأس الخيمة.

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

تتشكل من جهات وطنية معنية بدفع عجلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على المستوى الوطني في دولة الإمارات، ويأتي تحقيق الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين كأولوية لتسريع تحقيق الأجندة وتم ربطه بمختلف الأهداف.

مؤسسة نماء للارتقاء بالمرأة

تركز على تفعيل دور المرأة والارتقاء والنهوض به في القطاعات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية، إلى جانب قطاعات أخرى.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تترأس اعمالها وزارة الخارجية، وهي بمثابة حلقة الاتصال بين جميع أجهزة الدولة المعنية بشؤون حقوق الإنسان، وهي تعمل على وضع والإشراف على تنفيذ خطة وطنية شاملة، وصياغة السياسات والبرامج والخطط الكفيلة برفع الوعي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وأجهزة ولجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

جهة قانونية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية في ممارسة وظائفها وأنشطتها واختصاصاتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً للقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2021.

مكتب الاتصال التابع لهيئة الأمم المتحدة والخاص بالمرأة في أبوظبي

لتعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة بشأن مشاركة المرأة وتمكينها.

أمثلة على مؤشرات التنافسية العالمية المعنية بالعنف ضد المرأة لدولة الإمارات

1 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

WORLD BANK GROUP

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

هل توجد عقوبات في قانون الجنايات للتحرش في العمل؟

1 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

WORLD BANK GROUP

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

هل هناك تشريع بشأن التحرش في العمل؟

1 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

WORLD BANK GROUP

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

هل هناك قانون للعنف الأسري؟

1 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

WORLD BANK GROUP

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

هل يمكن للمرأة أن تختار مكان العيش؟

1 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

WORLD BANK GROUP

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

هل يمكن للمرأة أن تسافر خارج الدولة بنفس طريقة الرجل؟

1 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

WORLD BANK GROUP

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

هل يمكن للمرأة أن تغادر منزلها بنفس طريقة الرجل؟

1 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

WORLD BANK GROUP

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

هل يمنع طرد المرأة الحامل؟

1 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

WORLD BANK GROUP

تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

هل ينص القانون على عدم التمييز على أساس الجنس في العمل؟

5 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

تقرير مخزون البيانات المفتوحة

توفر إحصاءات التوازن بين الجنسين

7 ترتيب دولة الإمارات عالمياً

IMD

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

المساواة بين الجنسين

نـمـــــوذج
دولة الإمارات التنظيمي والوقائي
للحـد مـن **العنف الرقمي ضد**
المرأة والفتيات

المقدمة

تبذل دولة الإمارات جهوداً مثمرة في مجال **حماية المرأة والأطفال وأفراد المجتمع من مظاهر العنف الرقمي، ومخاطر التعامل السلبي مع أدوات التكنولوجيا**، وتعد من الدول ذات الاستخدام المرتفع في مجال الإنترنت، وتسعى الدولة بشكل مستمر لتطوير الأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتلبية الاحتياجات النفسية والتعليمية والاجتماعية والقانونية، وتنفيذ مبادرات فعالة تضمن البيئة الرقمية الآمنة والإيجابية، بالإضافة إلى التدابير الوقائية والحلول المصممة لحماية أفراد المجتمع من المخاطر الرقمية وعبر الانترنت، والحد من التأثيرات السلبية والمخاطر الناجمة عن ارتفاع وتيرة تواجد المرأة والطفل بالأخص في فضاء العالم الافتراضي.

القوانين

- **المادة 29 من القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل (قانون وديمة):** يجب على شركات الاتصال ومزودي خدمات شبكة المعلومات الإلكترونية إبلاغ السلطات المختصة عن أية مواد لإباحية الأطفال يتم تداولها عبر مواقع وشبكة المعلومات الإلكترونية.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية:** لتوفير إطار عمل قانوني شامل لتعزيز حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية المرتكبة من خلال شبكات الإنترنت، لحماية الأفراد، بما في ذلك النساء والفتيات، مثل التحرش والتنمر الإلكتروني، والابتزاز وغيرها.
- **قانون اتحادي رقم (44) لسنة 2021 بشأن إنشاء مكتب الإمارات للبيانات** لضمان الحماية الكاملة للبيانات الشخصية وإعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بها.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 في شأن حماية البيانات الشخصية:** يضمن خصوصية وسرية وأمن البيانات الشخصية وضمان عدم انتهاكها أو اختراقها.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (55) لسنة 2023 في شأن تنظيم الإعلام:** تحديد ضوابط وشروط جميع الأنشطة الإعلامية للأفراد والمؤسسات والمنافذ الإعلامية والمناطقة الحرة المتخصصة في مجال الإعلام، لضمان عدم التحريض على العنف والكراهية واحترام قواعد الخصوصية للأفراد.
- **تنص المادة 31 من دستور دولة الإمارات على حرية المراسلات** وغيرها من وسائل الاتصالات ويكفل الدستور سريتها وخصوصيتها وفقاً للقانون.

السياسات

- **السياسة الوطنية لجودة الحياة الرقمية:** من أولوياتها نبذ العنف أو الكراهية لاستخدام التقنية والتكنولوجيا بما فيهم المرأة والفتيات دون تمييز ، ودعم توفير بيئة رقمية آمنة لحماية المستخدمين من التعرض للمحتوى المؤذي أو الذي يحرض على العنف أو الكراهية.
- **السياسة الوطنية لأمن إنترنت الأشياء:** تضمن التزام مقدمي خدمات إنترنت الأشياء بتلبية المتطلبات الأمنية، والتأكد من توفير مستوى حماية لجميع مستخدمي إنترنت الأشياء سواء عند شراء الخدمات أو استخدامها.
- **السياسة الوطنية للأمن السحابي:** توفّر الإرشادات والمتطلبات اللازمة، وتحدّد الجهات المسؤولة عن الإشراف على تشريعات الأمن السحابي وإنفاذها.
- **سياسة إدارة النفاذ للإنترنت (IAM):** تضمن حجب الوصول إلى المواقع والصفحات التي تحتوي على محتوى محظور ويشمل ذلك انتهاك الخصوصية والسب والقذف والتشهير والنصب والاحتيال.
- **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني:** تهدف إلى خلق بيئة سيبرانية آمنة وصلبة ودعم معايير الأمن الإلكتروني بالدولة عبر آليات ومحاور مختلفة.
- **استراتيجية دبي للأمن الالكتروني:** ضمان بناء فضاء إلكتروني آمن بوضع ضوابط لحماية سرية البيانات ومصداقيّتها وتوافرها وخصوصيتها.

البـرامـــــج والمبادرات

- **المنصة الإلكترونية لجودة الحياة الرقمية:** محطة شاملة ومتكاملة تضم مختلف الأدوات والموارد المفيدة لمساعدة الأطفال وأولياء الأمور والمربين والمجتمع ككل ليعيشوا حياة رقمية إيجابية وآمنة، وبهدف رفع مستوى الوعي والتثقيف الرقمي بصورة عامة.
- **منصة "صنف":** المصدر الموثوق لتقييم الألعاب الإلكترونية والبحث عنها، وإظهار المخاطر التي قد تحتوي عليها، ما يساعد ولي الأمر على اختيار الألعاب الأنسب لأبنائه.
- **منصة الجرائم الإلكترونية:** تقدم خدمات ذكية للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية الواقعة في العالم الرقمي، واستشارات لأفراد المجتمع لتعزيز التوعية المجتمعية في هذا الشأن، ومنصة "أمان" التابعة لشرطة أبوظبي، ومنصة "eCrime" التابعة لشرطة دبي.
- **منصة "حمايتي" الرقمية:** هي مبادرة ذكية من وزارة الداخلية استجابة للأجندة الوطنية لتعزيز الأمن، حيث تتيح الإبلاغ الفوري عن حالات الإساءة للأطفال بطريقة بسيطة وسرية، لضمان التعامل الفوري مع البلاغات من قبل الأجهزة الشرطية المختصة، وتعزز المنصة الشراكة المجتمعية ودور القطاع الخاص في توعية المجتمع وحماية الأطفال من المخاطر المحتملة.
- **تطبيق "رزام" للأمن السيبراني:** يدعم تحديد المواقع الضارة، وعناوين التصفح غير الآمنة، ومواقع التصيد على الإنترنت، واتخاذ الإجراءات المتبعة من إرسال التحذيرات للمستخدم وحظر المواقع المشبوهة.
- **تطبيق "مجتمعي آمن":** تم تطويره من قبل مكتب النائب العام لدولة الإمارات، ويوفر خدمة الإبلاغ عن أي جريمة أو اشتباه يقع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ويخل بالأمن العام أو يهدد أمن المجتمع أو الآداب العامة.
- **خط المحافظة على جودة الحياة الرقمية:** مركز اتصال متخصص أطلقه مجلس جودة الحياة الرقمية، يديره خبراء ومختصون، بهدف تقديم المشورة والتوجيه والدعم لحماية الأطفال وأولياء الأمور

- **مبادرة "السلامة الرقمية للطفل":** تهدف إلى توعية الأطفال وطلاب المدارس في الفئة العمرية من 5 إلى 18 عاماً بتحديات العالم الرقمي وتشجيعهم على استخدام الإنترنت بشكل إيجابي وآمن.
- **مبادرة "حماية"** التي تشمل على "برنامج لا أقبل" بهدف نشر ثقافة التوعية والتعليم بالمخاطر الإلكترونية بين الطلبة، وحمايتهم من الإساءة إلكترونياً.
- **مبادرة "سفراء الإمارات للأمن الإلكتروني":** تدريب نخبة من طلبة دولة الإمارات لتعزيز ونشر الوعي الأمني الإلكتروني.
- **مبادرة "الطفل الرقمي"** تم إطلاقها من قبل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة والاتحاد النسائي العام، وتشمل حملات توعوية وبرامج صيفية ومحاضرات لتدريب الطلاب ورفع مستوى وعيهم حول مخاطر الإنترنت والجرائم السيبرانية.
- **مبادرة "أقدر للمدارس الآمنة رقمياً"** بالتعاون بين وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم، وبرنامج خليفة للتمكين "أقدر" ومجموعة التكنولوجيا المتقدمة "إيدج"، التي تستهدف بناء بنية أمنية ذكية لدى المدارس، لتصبح دولة الإمارات أول دولة بالعالم تطبق مفهوم المدرسة الآمنة رقمياً ووفق معايير الاتحاد الأوروبي للإنترنت الآمن.
- **مبادرة النبض السيبراني للمرأة والأسرة:** بناء قدرات المرأة الإماراتية وتأهيلها للمشاركة بفعالية في مجال الأمن السيبراني واكتساب المهارات الأساسية فيه، شملت 115 ألف مستفيدة، وتم ضمنها عقد جلسة توعوية تحت عنوان "كيف تحمي نفسك وأسرتك من أخطار الفضاء الالكتروني"، و"استدامة الأمن الرقمي للإمارات"، لتعزيز وتأهيل المرأة للتعامل مع التحديات المختلفة التي تفرضها التقنيات الرقمية الحديثة.
- **مبادرة قادة المستقبل في الأمن السيبراني:** تمكين المرأة لتتبوء مراكز قيادية في مجال الامن السيبراني، وبناء جيل جديد من الخبراء في هذا المجال.

- **مبادرة القناص السيبراني:** تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية النسائية لتوظيف أحدث التقنيات في حماية الأنظمة الحيوية في دولة الإمارات، وشكلت النساء الإماراتيات نسبة 60% من الحاصلات على الشهادة الدولية في مجال الأمن السيبراني في المبادرة.
- **مبادرة "الهجمات الفيروسية" لطلاب المدارس:** لنشر الوعي العام عن مخاطر التهديدات الإلكترونية، بما في ذلك المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- **فعاليات تثقيفية للطلبة حول الاستخدام الآمن للإنترنت** تهدف إلى توعية طلبة المدارس والتصدي للتحديات والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال عبر الإنترنت، ضمن الحملة الوطنية لحماية الطفل عبر الإنترنت والتي أطلقتها وزارة الداخلية تحت شعار **"معاً نحو إنترنت أكثر أمناً لأطفالنا"** حيث استهدفت عدداً من طلبة المدارس بحضور مجموعة من المشرفين والتربويين.
- فعاليات مؤثرة على المستوى الوطني لدولة الإمارات في **"اليوم العالمي للإنترنت الآمن"** في شهر فبراير من كل عام، بهدف تعزيز الاستخدام الآمن والإيجابي للتكنولوجيا الرقمية، وتتضمن إطلاق مبادرات نوعية وسلسلة مواد للتوعية الإعلامية بعدة لغات، وعبر وسم موحد #الانترنت_أفضل_استخداماً_في_الإمارات.
- فعاليات متعددة تنظمها **"جمعية الإمارات للإنترنت الآمن"** هي منظمة غير ربحية مرخصة بمرسوم وزاري، يديرها مجموعة من الإماراتيين المحترفين البارزين، لخلق تجربة إنترنت إيجابية للأطفال وأفراد المجتمع وحمايتهم من المخاطر المحتملة والإساءة والاستغلال.
- حملات متعددة على المستوى المحلي من الجهات الشرطية المحلية معنية **بالابتزاز الالكتروني**، لتوعية أفراد المجتمع وتعريفهم بالمخاطر التي قد تواجههم في حال تعرضهم للإبتزاز الإلكتروني وحثهم على أخذ الحيطة والحذر عند التعامل عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
- **جلسات حوارية متعددة من عدة جهات لتوعية أفراد المجتمع بمخاطر الانترنت**، وطرق التصدي لها، مثل جلسة **"حماية المرأة في الفضاء السيبراني"** التي نظمتها وزارة الداخلية بالتنسيق مع الاتحاد النسائي العام، لتعزيز دور الأمن السيبراني وكيفية حفظ البيانات والمعلومات الشخصية.
- **دور كبير من قبل مزودي خدمات التكنولوجيا والانترنت في دولة الإمارات مثل شركة اتصالات**، لدعم مكافحة العنف ضد المرأة في وسائل التكنولوجيا عن طريق توظيف تقنيات الكشف والمراقبة للسلوكيات السلبية التي تشجع على العنف ضد المرأة، وتطوير أدوات حديثة للإبلاغ عن المحتوى الضار والتحرش عبر الانترنت، بالإضافة إلى توفير الدعم التقني والقانوني للمستخدمات اللواتي يواجهن التحرش أو العنف عبر الانترنت.
- **دليل المواطن الرقمي الصالح:** يتضمن أساسيات الآداب الرقمية والسالمة عند استخدام الانترنت.
- **وثيقة مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:** تحوي مجموعة من الإرشادات لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتعزيز تحقيق قيم العدالة والشفافية والمساءلة لدى الأفراد والمؤسسات المعنية بتقديم خدمات الذكاء الاصطناعي.
- تم تضمين مواضيع **السلوك الأخلاقي والمسؤول عبر الانترنت** في مناهج التعليم الرسمية في دولة الإمارات لتعزيز الوعي بين الطلاب.

المشاركات والمساهمات الدولية

- **الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي:** دولة الإمارات عضو في فريق فاعل في مجموعة حماية الأطفال على الإنترنت في الاتحاد الدولي للاتصالات، وفي فرق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية في منظمة التعاون الإسلامي.
- **تم انتخاب دولة الإمارات لرئاسة "اللجنة الدولية لحماية الأطفال على الإنترنت"** خلال مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وتم إعداد المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال عبر الإنترنت، وهي ثمرة تعاون مشترك لأكثر من 80 خبيرا من قطاعات مختلفة تشمل الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وتقدم إطاراً دولياً متفقاً عليه لكافة أصحاب المصلحة، وبشكل خاص الأطفال وأولياء الأمور.
- **تم انتخاب دولة الإمارات لقيادة اللجنة الدولية لحماية الأطفال** عبر الإنترنت خلال مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف، وكانت **أول بلد عربي** ينضم إلى اتفاقية حماية الطفل من الجرائم السيبرانية.
- **وقعت دولة الإمارات ممثلة في وزارة الداخلية اتفاقية مشروع القوة الدولية الافتراضية "في.جي.تي VGT"**، انضمت الدولة من خلالها للقوة العالمية الافتراضية، والتي تؤكد بموجبها التزامها التام في تحقيق أهداف القوة الدولية في جعل شبكة الانترنت اكثر أمناً للأطفال المعرضين لخطر الاستغلال وتقديم مرتكبي الجرائم للعدالة.
- **استضافت دولة الإمارات فعاليات المؤتمر العالمي "تحالف الأديان لأمن المجتمعات:** كرامة الطفل في العالم الرقمي" بهدف وضع رؤية عالمية مشتركة لتعزيز حماية المجتمعات، ولاسيما الأطفال، من جرائم الابتزاز عبر العالم الرقمي ومخاطر الشبكة العنكبوتية.

- **استضافت دولة الإمارات فعاليات الـ "قمة الدولية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت"** والتي نظمتها وزارة الداخلية تحت شعار "نحن نحمي"، للبحث عن حلول فعالة لقضايا الإساءة إلى الأطفال باستخدام أدوات التكنولوجيا والانترنت.
- **نظمت وزارة الداخلية جلسات حوارية إعلامية** في المعرض الدولي للأمن القومي والمرونة "آيسنار 2024 " بعنوان **"حماية الطفل والمرأة في الفضاء السيبراني"** بمشاركة وزارة الأمن العام بجمهورية الصين الشعبية.
- **استضافت دولة الإمارات القمة العالمية الثانية لـ "ويبروتكت"**، والتي أسفرت عن اتفاق الحكومات والمنظمات الدولية على إنشاء استجابة وطنية منسقة للاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت.
- **جلسة نقاشية بتنظيم مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين والمجلس العالمي للهدف الخامس للتنمية المستدامة:** لمناقشة تطوير "مبادئ توجيهية للسياسات الوقائية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التطبيقات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي ومعالجته".
- **شراكة مثمرة في مشروع "أكاديمية نمو للشركات الناشئة"** - المرأة في مجال الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، بالشراكة مع جوجل، سعياً لتمكين الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي التي تقودها النساء.
- **تعاون فعال مع شركات التكنولوجيا العالمية الكبرى:** لمعالجة ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، ورصد وإزالة المحتوى الضار الذي يشجع أو يسهل العنف، يتضمن ذلك تنفيذ آليات إبلاغ قوية تسمح للمستخدمين بالإبلاغ عن المحتوى غير المناسب أو الضار بسرعة.
- **شراكات عالمية مع منظمات وهيئات غير حكومية**، لتنفيذ برامج توعوية وتثقيفية لتعزيز المسؤولية الإلكترونية والسلوك الأخلاقي عبر الانترنت، مثل **"سلوك إيجابي على الانترنت"، و" أمان الانترنت للأسرة"، و"شباب بلا تحرش"، و"إنترنت آمن للأطفال"**، التي تعكس التزام حكومة الدولة بالتصدي للعنف ضد المرأة وتعزيز الوعي والمسؤولية بين جميع فئات المجتمع لضمان استخدام آمن وأخلاقي للإنترنت.

أبرز الجهات والمجالس الوطنية المعنية

وزارة الداخلية والجهات الشرطية المحلية

الجهة الاتحادية المسؤولة عن توفير الأمن والاستقرار للمواطنين والمقيمين على حد سواء، عبر استراتيجية أمنية شاملة تراعي في جميع سياساتها وإجراءاتها وممارساتها، حدود الدستور والتشريعات المعمول بها، بما يتوافق مع مبادئ وقواعد حقوق الإنسان.

هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية

وتعمل على تطوير منظومة وبنية تحتية رقمية متكاملة لقطاع الاتصالات والمعلومات في دولة الإمارات لضمان حماية مصالح المستخدمين.

جهات بارزة أخرى مثل

وزارة التربية والتعليم، ومكتب وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد، والجهات المنظمة للإعلام في دولة الإمارات على المستوى الاتحادي والمحلي.

مجلس الأمن السيبراني

يتبع مجلس الوزراء، ويضم في عضويته عدداً من الجهات الاتحادية والمحلية، بهدف تطوير استراتيجية وطنية للأمن السيبراني وتعزيزه في كافة القطاعات الحيوية، وإعداد التشريعات والسياسات والمعايير اللازمة لتعزيز الأمن السيبراني بالتنسيق مع الجهات المعنية.

مجلس الإمارات لجودة الحياة الرقمية

والذي يهدف إلى تطوير ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج، ومراجعة التشريعات والقوانين وتقييم الحاجة لتحديثها، لتعزيز جودة الحياة الرقمية لمجتمع دولة الإمارات.

أهم المفاهيم والمصطلحات

العنف الأسري	كل فعل أو قول أو إساءة أو إيذاء أو تهديد، يرتكبه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر منها متجاوزًا ما له من ولاية أو وصاية أو إعالة أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي.
الإيذاء الجسدي	أي اعتداء بأي وسيلة على جسم المعتدى عليه، وإن لم يترك أثرًا.
الإيذاء النفسي	أي فعل أو قول يؤدي إلى ضرر نفسي للمعتدى عليه.
الإيذاء الجنسي	أي فعل يشكل اعتداءً أو تحرشًا جنسيًّا للمعتدى عليه، أو باستغلاله بأي وسيلة.
الإيذاء الاقتصادي	أي فعل يؤدي إلى حرمان المعتدى عليه من حقه أو حريته في التصرف في أمواله بقصد الإضرار به.
سوء معاملة الطفل	كل فعل أو امتناع من شأنه أن يؤدي إلى أذى للطفل يحول دون تنشئته ونموه على نحو سليم وآمن وصحي.
العنف ضد الطفل	الاستخدام المتعمد للقوة ضد أي طفل من قبل أي فرد أو جماعة تودي إلى ضرر فعلي لصحة الطفل أو نموه أو بقائه على قيد الحياة.
إباحية الأطفال	إنتاج أو عرض أو نشر أو حيازة أو تداول صورة أو فيلم أو رسم عن طريق وسيلة من وسائل الاتصال أو شبكات التواصل الاجتماعية أو غيرها، يظهر فيها الطفل في وضع مشين في عمل جنسي أو عرض جمسي واقعي وحقيقي أو خيالي أو بالمحاكاة.
التنمر	الاعتداء المتكرر سواء كان جسدياً أم اجتماعياً أم لفظياً لأولئك الذين يكونون في مركز قوة على أولئك الذين هم في مركز ضعف أو بلا قوة ولا يستطيعون المقاومة، ويتم تقسيمه إلى أكثر من نوع: بدني / اجتماعي / لفظي / إلكتروني / إتلاف الممتلكات / جنسي.
التنمر الالكتروني	سلوك مسيء متعمد من شخص يستهدف شخص ما عبر الانترنت، باستخدام الاجهزة الإلكترونية، مثل الحاسب الآلي، الهواتف الذكية، الأجهزة اللوحية، بإرسال تعليق صحيح أو خاطئ أو مشاركة صورة للضحية بهدف الشتم أو/ والإذلال أو / والابتزاز، أو / والترهيب، أو / والمضايقة.
التمييز	كل تفرقة أو تقييد أو استثناء أو تفضيل بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو النوع أو الجنس بمراعاة القوانين المعمول بها في الدولة.
خطاب الكراهية	كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات.

التطرف

كل عمل يقوم به شخص أو أكثر أو جماعة بدافع أفكار، أو أيدولوجيات، أو قيم، أو مبادئ من شأنه أن يخل بالنظام العام، أو كان من شأنه ازدراء الأديان أو التمييز أو إثارة خطاب الكراهية.

الوسائل

شبكة المعلومات أو شبكات الاتصالات أو المواقع الإلكترونية أو المواد الصناعية أو وسائل تقنية المعلومات أو أية وسيلة من الوسائل المقروءة أو المسموعة أو المرئية.

طرق التعبير

القول أو الكتابة أو الرسم أو الإشارة أو التصوير أو الغناء أو التمثيل أو الإيماء.

الاتجار بالبشر

يُعد مرتكباً للجريمة كل من:

أ. باع شخصاً أو أكثر أو عرضه للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو استقطبه أو استخدمه أو جنده أو نقله أو رحله أو آواه أو استقبله أو سلمه أو استلمه، سواء داخل الدولة أو عبر حدودها الوطنية، بواسطة استعمال القوة أو التهديد وغير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال النفوذ أو استغلال حالة الضعف، وذلك بغرض الاستغلال.

ب. 1. أعطى أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلال الأخير.

2. يعد اتجاراً بالبشر إذا كان الضحية طفلاً أو عديم الأهلية ولو لم ينطوِ على استعمال أي من الوسائل المبينة في البند رقم (1) من هذه المادة.

3. تشمل صور الاستغلال الواردة في هذه المادة، جميع أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو نزع الأعضاء أو الأنسجة البشرية أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو التسول أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد.

البيانات

مجموعة منظمة أو غير منظمة من المعطيات، أو الوقائع أو المفاهيم أو التعليمات أو المشاهدات أو القياسات تكون على شكل أرقام أو حروف أو كلمات أو رموز أو صور أو فيديوهات أو إشارات أو أصوات أو خرائط أو أي شكل آخر، يتم تفسيرها أو تبادلها أو معالجتها، عن طريق الأفراد أو الحواسيب، وتشمل المعلومات أينما وردت في هذا المرسوم بقانون.

أمن البيانات الشخصية

مجموعة من التدابير والإجراءات والعمليات التقنية والتنظيمية المحددة وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون التي من شأنها الحفاظ على حماية خصوصية وسرية، وسلامة، ووحدة البيانات الشخصية، وتكاملها وتوافرها.

خرق وانتهاك البيانات

عملية خرق لأمن المعلومات وانتهاك البيانات الشخصية من خلال الدخول والوصول إليها بشكل غير مشروع أو غير مرخص به، وتشمل نسخها، أو إرسالها، أو توزيعها أو تبادلها أو نقلها أو تداولها، أو معالجتها بشكل يؤدي إلى الكشف أو الإفصاح إلى الغير عن هذه البيانات، أو إتلافها أو تعديلها أثناء عملية التخزين والنقل والمعالجة.